القطاع الخاص ودوره الاقتصادي في حل مشكلة البطالة في العراق

م.م. علياء سهيل نجم

كلية الامام الكاظم(ع) للعلوم الإسلامية الجامعة/ اقسام واسط

الملخص

العلاقة بين القطاع الخاص والبطالة، واحدة من المشاكل الرئيسية التي تواجه جميع الاقتصادات .سواء في البلدان المتقدمة او النامية،وهذا ما اثار انتباه صناع القرار من الاقتصاديين والمفكرين من العلوم الاجتماعية والحقوق السياسية والاقتصادية،حيث سعوا الى التعرف على اثار البطالة على واقع هذه الاقتصادات والمجتمعات .حيث عملت معظم البلدان النامية ومن ضمنها العراق على ان تدرج في سياساتها الاقتصادية عدد من الاصلاحات الاقتصادية و متابعة هذه الاصلاحات واثرها على المجتمع من النواحي الاقتصادية والمجتمعية والسياسية.

ان السبب الرئيسي لهذه المشاكل هي البطالة الناجمة عن عدم قيام الطلب على اليد العاملة لاستعياب العرض من القوى العاملة،والناتجة عن مجموعة من العوامل هي تزايد معدلات النمو السكاني ووقف النمو الاقتصادي،مما يؤدي الى انخفاض فرص العمل وتسريح اعداد العمال وزيادة في حالات البطالة.وقد أدت هذه الاسباب الاقتصادية في كثير من البلدان النامية ومن ضمنها العراق لتنفيذ برامج الخصخصة حيث تقوم بعدد من أليات الاصلاح الاقتصادي التي تهدف الى الحد من مستوى الاختلالات الداخلية والخارجية وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتعزيز دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية وتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل وخفض العجز في الميزانية.لتطبيق هذه الاصلاحات وجب العمل على تطوير اليات واجراءات محددة لعمل القطاع الخاص وتشجيعه من جديد من خلال تطوير التشريعات المناسبة لعمل هذا القطاع ومنح القروض وتوفير البيئة المناسبة له.

Abstract

The relations between the private sector and unemployment js one of the major problems faced by all economies. Whether developed or developing, and this is what

sparked the attention of decision-makers from economists and thinkers of Economic and Social Sciences and Political Rights ,seeking to identify the effects that unemployment on the reality of these economies and societies .

She has worked most of the developing countries to include in their economic policies ,a measure of economic reforms and pursued effects of economic ,social and even political implications by reducing the chances of stability, which is a milestone in the economic performance efficient.the main reason for these problems is unemployment resulting from the failure by the labior demand to absorb the supply of labor force, resulting from a comdination of factors is the increasing rates of population growth and stop economic growth ,leading to reduced employment opportunities and the demobilization of the preparation of workers and the increase in cases of unemployment.

Has led those economic reasons in many developing countries,include Iraq to implement privatization programs being of the mechanisms of economic reform aimed at reducing the level of internal imbalances and outflows and attract foreign direct investment and promote the sectors role in economic life and provide jobs for the unemployed and reduce the budget deficit.

To apply this relationship to be working to develop mechanisms and procedures specific to the work of the private sector and promotion of the new through the development of appropriate legislation for the work of this sector and the granting of loans and provide the appropriate environment for him

.

مقدمة

تعد العلاقة بين القطاع الخاص والبطالة واحدة من أهم المشكلات التي تواجهها الاقتصادات كافة سواء اكانت متقدمة ام نامية، وهذا ما اثار اهتمام اصحاب القرار من الاقتصاديين والمفكرين في العلوم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،سعيا وراء التعرف على الاثار التي تتركها البطالة على واقع هذه الاقتصادات والمجتمعات. وقد عملت اغلب الدول النامية على تضمين سياساتها الاقتصادية قدرا من الاصلاحات الاقتصادية وما تتبعها من اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية من خلال تقليص فرص الاستقرار، الذي يعد معلما من معالم الاداء الاقتصادي الكفوء.

ويرجع السبب الرئيسي لهذه المشكلات الى البطالة الناتجة عن قصور جانب الطلب على العمل عن استعياب المعروض من القوة العاملة ، والناتجة عن مجموعة عوامل تتمثل بتزايد معدلات النمو السكاني مما يؤدي الى تقليص فرص العمل وتسريح اعداد العاملين وازدياد في حالات البطالة.

وقد ادت تلك الاسباب الاقتصادية في كثير من البلدان النامية الى تنفيذ برامج الخصخصة كونها الية من اليات الاصلاح الاقتصادي، هدفها خفض مستوى الاختلالات الداخلية والخارجية واجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر وتعزيز دور القطاع في الحياة الاقتصادية وتوفير فرص عمل للعاطلين وتخفيض عجز الموازنة العامة.

ولتطبيق هذه العلاقة لابد من العمل على وضع اليات واجراءات معينة لعمل القطاع الخاص والنهوض به من جديد من خلال وضع التشريعات الملائمة لعمل هذا القطاع ومنح القروض وتوفير المناخ الملائم له.أهمية البحث: تأتي أهمية البحث من كون البطالة من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي كونها تمس اسقراره وتماسكه نظرأ لاثارها السلبية الاقتصادية منها والاجتماعية التي من تداعيتها تكوين بيئة غير مستقرة وغير امنة والتي تحدد من الاستثمار الوطني والاستثمار الاجنبي ،لذا يحاول ذا البحث تسليط الضوء على حجم هذا الظاهرة في الاقتصاد العراقي ودور الحكومة بدعم وتشجيع القطاع الخاص في معالجة ظاهرة البطالة.

مشكلة البحث : تتجسد مشكلة البحث في دراسة واقع الجوانب السلبية للظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي كذلك ضعف اداء القطاع الخاص في الاقتصاد وضعف للعلاقة مابين دور القطاع الخاص والبطالة في الامد القصير والناتجة عن الاهمال وعدم جدوى السياسات المطبقة في الحد من تفاقمها والتي جعلتها من الظواهر البنيوية المتأصلة في معظم الاقتصادات النامية وخصوصا العراق.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان طبيعة العلاقة بين القطاع الخاص والبطالة على اداء الاقتصاد العراقي من خلال طبيعة البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج منها.

فرضية البحث : تتسم العلاقة بين نمو القطاع الخاص والبطالة في الامد القصير بالطابع الايجابي وفي الامد الطويل تأخذ العلاقة بينهما اتجاها عكسيا من خلال تأثير مجموعة من المتغيرات التي تحكم فاعلية اعتماد برامج الاصلاح الاقتصادي في الاجل الطويل .

منهجية البحث :

تعتمد الدراسة على اسلوب المزج بين المنهج الاستقرائي والاستنباطي من خلال دراسة عينة من خلال دراسة عينة من الدول المختارة من اجل معالجة ومناقشة الموضوع، وقد اعتمدنا في ذلك على الاحصاءات الاكثر حداثة ،وكذلك على عدد من الكتب والمقالات التي تخدم البحث وعلى مجموعة من المواقع الالكترونية الموثقة وكذلك على مواقع هيئات رسمية وطنية او دولية.

المبحث الاول

سمات الاقتصاد العراقي:

رغم ان الاقتصاد العراقي يتميز بموارده المتنوعة الا انه يعاني من هيمنة القطاع الاستخراجي (النفط) على الناتج المحلي الاجمالي وكانت السياسات الاقتصادية التي اعتمدت خلال العقود الماضية سببا في عدم تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب،بسبب ما كانت تتسم به من شمولية مما افقد الكفاءة التنافسية بين القطاعات الانتاجية وكان التركيز على القطاع العام كمحرك رئيس للنمو الاقتصادي. أما القطاع الخاص فكان دوره هامشيا ولم تتاح له الفرصة في تنفيذ الاستثمارات الكبيرة وكان لانخفاض الكفاءة الاقتصادية لمؤسسات القطاع العام اثرا في تخلف قطاعات الانتاج، بحيث لم تتمكن هذه القطاعات من تحقيق النمو المطلوب منها وبذلك اتسم الاقتصاد العراقي بعدد من السمات الرئيسة التي كانت تمثل انعكاسا للسياسات والبرامج التي اعتمدت على ايرادات النفط في تمويل معظم النشاط الاقتصادي بالعراق ومن هذه السمات الاتي:

١-هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي:لقد كان لهيمنة قطاع النفط على الاقتصاد العراقي في سيطرة الدولة على مفاصل النشاط الاقتصادي،اذ انها المتصرف بالعوائد النفطية التي يرادها منها تنمية بقية القطاعات الاخرى .الا ان الاجراءات التي اعتمدت في تنمية القطاعات فشلت بسبب السياسات الشمولية المتبعة في عملية ادارة الموارد الاقتصادية.اما القطاعات الاخرى لم تكن بعيدة عن هيمنة الدولة على فعالياتها،اذ ان القطاع الخاص قد قلص دوره ولم يكن له تأثير لا في الانشطة الاقتصادية الصغيرة والتي غالبا ماتكون تحت رقابة الدولة واشرافها.

٢- اعتماد نموذج الاقتصاد الشمولي:

ادى تركز الموارد المالية المتأتية من صادرات النفطية بيد الدولة الى اعتماد سياسات مركزية شمولية في عملية تخصيص هذه الموارد لتنمية القطاعات الاخرى ولم يكن التوزيع عادلا بين قطاعات النشاط الاقتصادي بل ان اغلب هذه الموارد سخرت في القضايا ولانشطة العسكرية بسبب الظروف التي سادت خلال العقود اثلاثةالماضية،اذ ادت تلك الظروف الى قيام الدولة المهيمنة على الموارد الاقتصادية الى اعطاء الاولوية في التخصيص الى قضايا العسكرية،وتخصيص المتبقي على قطاعات تخدم الجانب العسكري في مقدمة تم الى القطاعات الاخرى. مما تسبب في اختلال تنمية القطاعات الاقتصادية .الامر الذي ادى ليس فقط الى تبذير الموارد المالية فقط ،وانما الى معاناه العراق من ضائقة مالية كبيرة ناجمة عن تفاقم مشكلة الديون على العراق.

٣- ضعف القطاع الخاص ان هيمنة الدولة على الموارد ادت الى تهميش دور القطاع الخاص،على الرغم من ان القطاع الخاص كان له دور هام في بعض النشاطات الانتاجية والخدمية. لاسيما في النشاط الزراعي والتجارةالداخلية والخدمات .الا ان النشاط هذا القطاع كان يواجه عدد من المعوقات وهي :

١- ضبيابة المناخ الاستثماري وشيوع عدم الثقة في سياسات الدولة تجاه القطاع الخاص نتيجة قيام الدولة بتأميم العديد من مشاريع القطاع الخاص في الستينات من القرن الماضي

٢- سيطرت الدولة واشرافها شبة المباشر على القطاع الخاص من خلال شبكة من التعليمات والضوابط التي كانت تضعها الدولة تجاه القطاع الخاص.

٣- هيمنة الدولة على سياسات المصرفية في العراق واحتكارها للنشاط المصرفي،وان تم السماح القطاع الخاص بأنشاء مصارف خاصة.مما حال دون قيام القطاع الخاص بدوره في تعبئة مدخرات الافراد بغية استثمارها في مشروعات استثمارية كبيرة.

الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي:

لقد ادت صورة الاقتصاد التي تم الاشارة اليها في لفقرة السابقة الى اختلالات كبيرة في الاقتصاد العراقي .والتي جاءت بسبب السياسات الاقتصادية غير المتوازنة في دارة الموارد الاقتصادية وتنميتها ويمكن ايجاز اهم هذه الاختلالات بالنقاط الاتية:

١) اختلال هيكل الانتاج وانخفاض مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الاجمالي(١):

يعد اختلال هيكل الانتاج (production structure) من السمات الاساسية التي تميز الاقتصاد العراقي، اذ يتصف باختلالات

بنيوية كبيرة فيوجد ومنذ زمن بعيد عدم تناسب بين القطاعات الاقتصادية المكونة الاقتصاد العراقي وضعف مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي . ويمكن ملاحظة الاختلال من خلال تحديد نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين (G D P)، وان الاختلال في هذه القطاعات ينعكس على مستوى الاقتصاد الكلي والجدول (١) يبين نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

الجدول (١)

الناتج المحلي الاجمالي العراقي حسب الانشطة الاقتصادية بالاسعار الجارية للنصف

الانشطة الاقتصادية	النصف الاول	
	الناتج المحلي الاجمالي	الاهمية النسبية%
الزرعة والغابات والصيد وصيد الاسماك	٥٧٨٥٥١٨,٦	٤,٥٢
التعدين والمقالع	٦٢٧٥٩٩٠٤,٥	٤٩,٠٤
النفط الخام	٦٢١٧٤٤٨٦,١	٤٨,٥٨
الانواع الاخرى من التعدين	٥٨٥١٤٨,٤	٠,٤٦
الصناعة التحويلية	٢٢٩٠٨١٢	١,٧٩
الكهرباء والماء	١٧٤٧١٠٥,٧	١,٣٧
البناء والتشيد	٩٨٦٩١٠٢,٨	٧,٧١
النقل والمواصلات والخزن	٦٢٠٤٢٦٥,٢	٤,٨٥
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وماشابه	٨٥٥٠٦٢٨,٦	٦,٦٨
المال والتأمين وخدمات العقارات	١١٤٦٦١٣٩,٨	٨,٩٦
البنوك والتأمين	١٩١٩٨٦٧,١	١٠,٥٠
ملكية دور السكن	٩٥٤٦٢٧٢,٧	٧,٤٦
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	١٩٣١٧٦٦٤,٤	١٥,٠٩
الحكومة العامة	١٧٥٠٧١٧٠,٤	١٣,٦٨

المصدر :وزارة التخطيط والتعاون الانمائي : الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،مديرية الحسابات القومية ،٢٠١٣،ص١٠.

نلا حظ من بيانات الجدول (١) سيطرة كل من قطاع التعدين والمقالع وقطاع النفط الخام على الناتج المحلي الاجمالي، اذ يساهم قطاع النفط الخام فيه بأكثر من (٤٨,٥٨%) من الناتج المحلي الاجمالي،اما قطاع التعدين والمقالع فيساهم بأكثر من (٤٩,٠٤%) من الناتج المحلي الاجمالي، اما بقية الانشطة في القطاع السلعي فهي الاخرى لاتشكل نسبة مهمة في الناتج المحلي الاجمالي وهذا كله يؤدي الى حدوث اختلالات بنيوية في هيكل الاقتصاد العراقي.

٢) اختلال هيكل الايرادات العامة وانخفاض الحصيلة الضريبة:

ان هيكل الايرادات للحكومة العراقية يتكون من عدد من الانشطة الا ان هذه الانشطة لاتساهم الا بجزء بسيط من هذه الايرادات والجزء الاكبر من هذه الايرادات متأتي من قطاع واحد وهو النفط الخام الذي يشكل الحجم الاكبر من هذه الايرادات ، اذ اصبحت الحكومة العراقية تعتمد في اعداد الموازنة العامة على ايرادات تصدير النفط الخام وتوضع الخطة لتنفذ هذه الموازنة على وفق تقديرات هذه الايرادات، وكما هو معلوم ان اسعار النفط لا تحدد من قبل المنتج بل تخضع الى سوق الطلب العالمي الذي تحكمه ظروف معقدة لايمكن التكهن بها، لذا فان هذه لايرادات تكون مرهونه بهذه الظروف ،وبالتالي الموازنة العامه وان بروز نشاط تصدير النفط الخام وهيمنته الحاسمة على بقية الانشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ادى الى اهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة بهذا القطاع واهمال القطاعات الاقتصادية الاخرى مما ساهم في استمرار وزيادة تشوية الهيكل الاقتصادي اذ بدأت بقية الانشطة الاقتصادية الاخرى بالتراجع في حجم ايراداتها ومساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي واصبح الاقتصاد العراقي معتمدا اعتمادا شبه كلي على ايرادات النفط الريعية وبدونها تتوقف حركة النشاط الاقتصادي في البلاد ، اذ لا يتوفر نشاط اقتصادي محلي اخر يمكن ان يساهم في تنويع مصادر الدخل الثروة، عدا تصدير النفط الذي بات يشكل في حدود (٩٨%) من حجم الصادرات، واكثر من (٩٠%) من حجم الايرادات العامة للموازنة ،ومن ثم فقد اضحت الموازنة العامة معتمدة وبشكل متزايد على الايرادات النفطية(٢). اما بالنسبة لدور الايرادات الاخرى التي تحصل عليها الدولة والمتمثلة بالضرائب والرسوم ، فهي لاتساهم في حجم الايرادات العامة الا بنسبة ضئيلة جدا ، وذلك بسبب الواقع المتخلف للأنشطة الاقتصادية المنتجة ذات الاوعية الضريبية في القطاع الخاص، فضلا عما يعاني منه النظام الضريبي في العراق من مشاكل نذكر منها:

١)ضعف الوعي الضريبي وانتشاره في العراق على مستوى المكلفين.

٢) صعوبة تقدير الوعاء الضريبي واظهاره بالوجه الصحيح.

٣) ضعف البنية الصناعية وضعف دور القطاع الخاص في العراق.

٤)ضعف الادارة الضريبية واستخدامها للأساليب التقليدية.

٥) ارتفاع كلف تحصيل بعض انواع الضرائب وهذا لا يتناسب مع الظروف الراهنة ومتطلبات الاصلاح الضريبي.

٦) جمود القوانين التي تفرض بها الضرائب على اختلاف انواعها وعدم اتسامها بالمرونة مما جعلها غير قابلة للتعديل او التغير.

واقع البطالة في العراق:

البطالة مشكلة من المشاكل التي تعاني منها معظم دول العالم وان كانت بنسب متفاوتة، لاسيما الدول ومنها العراق.وبانت هذه المشكلة تقلق اصحاب القرار في تلك الدول وتختلف حدتها من دولة لاخرى ومن مجتمع لاخر. اما في العراق فكان الامر مختلفا عنه في كثير من الدول العربية مدة السبعينات وبداية الثمانينات، اذ لم يكن الاقتصاد التي يعاني من بطالة واضحة بسبب البرامج التي تضمنتها الخطط التنموية الخمسية والتي تتصف بحالة الاستخدام الكامل وفوق الاستخدام الكامل ،الا ان الظروف التي مر بها العراق والمتمثلة بحرب الخليج الاولى والثانية والعقوبات الاقتصادية على العراق، قد دفع مشكلة البطالة فيه لتتصدر سلم اولويات المشاكل التي تعاني منها الاقتصاد العراقي، واصبحت البطالة من اكبر واعقد المعضلات التي تواجهه،فقد ادت الى اختلال كبير سوق العمل، واصبح الاقتصاد العراقي عاجزا عن استثمار العمالة الموظفة فيه، فضلا عن ضعف قدرته في استيعاب العمالة الجديدة،مما ادى الى تفاقم مشكلة البطالة فيه لتصبح معضلة مستعصية ،وهذا بخلاف ما موجود من البطالة في الدول المتقدمة والتي ارتبط ظهور مع نقص الطلب الكلي الفعال .وتكمن **اسباب البطالة في الاقتصاد العراقي فيما يأتي(٣):**

١- توقف المصانع عن العمل او العمل الجزئي مما ولد انحسار في الطلب على الايدي العاملة وتعرض الشركات والمعامل الانتاجية الى خسائر بسبب هذا التوقف مما سبب في تسريح العمال ،لاسيما في المؤسسات الاهلية منها.

٢- تراجع نمو الاقتصادي وبشكل كبير منذ نهاية الثمانينات بسبب الحروب والعقوبات الاقتصادية نتيجة انخفاض او ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي.

٣- عدم الاستقرار السياسي ولامني لاسيما ما بعد عام ٢٠٠٣ وما ادى اليه من توقف

العديد من الصناعات وبالتالي خفض من اعداد فرص العمل للعاطلين عن العمل

٤- يعد الاقتصاد العراقي احادي الجانب اي ان النمو في الناتج المحلي الاجمالي يعتمد على الايرادات المتحققة من بيع النفط للخارج وهذا لايوظف الانسبة بسيطة من القوة العاملة فضلا عن التقلبات في اسعار النفط العالمية والتي تؤثر بدورها على حصيلة الايرادات التي تنعكس على مستوى الانفاق الحكومي وتذبذب في تنفيذ خطط التنمية وتوقف كثير من المشروعات وبالتالي حجب القطاع الاقتصادي عن امتصاص البطالة.

٥- انهيار القطاع العام وتراجع القطاع الخاص ادى الى محدودية فرص العمل المتوفرة والى تشوة هيكل العمالة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية.

٦- قصور حجم الاستثمار اللازم لخلق فرص عمل كافية لاستيعاب قوة العمل المتوفرة ،على الرغم مما تبذله الدولة من تسهيلات لم تكن موفقة بسبب عدم قدرتها على خلق المناخ الاستثماري الجاذب، اذ بينت بعض الدراسات ان تكلفة الاستثمار في العراق مرتفعة مقارنة مع الدول المجاورة وتصل الى(٥٠%) من تكلفة الاجمالية بسبب الفساد المالي والاداري الذي يساهم بشكل مباشرة في تدفق راس المال العراقي الى الخارج مما جعل العرض لا يخلق الطلب عليه(٤).

٧- الغاء سياسة التعين المركزي للخرجيين : كان العراق يعتمد على سياسة التعيين المركزي، لخريجي الجامعات والمعاهد للمدة من (١٩٧٥-١٩٩٠) وقد ادى ذلك الى ظهور مشكلة البطالة وقد اضطرت الدولة الى التخلي عن هذه السياسة، بعد ان تفاقمت ازمتها الاقتصادية والاجتماعية بسبب الحرب التي خاضها العراق وتفاقم المديونية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي لمعظم القطاعات ، اذ ادى التوقف عن تعيين الخرجيين الى بروز بطالة المتعلمين بدلا من بطالة الاميين.

٨- من أهم التحديات الداخلية التي تواجه الاقتصاد العراقي هو الاعتماد الكبير على القطاع النفطي المرتبط بالأسواق العالمية، اي ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد منفتح على الخارج، وهذا الارتباط يؤدي الى تذبذب الايرادات الحكومية بسبب تذبذب العوائد النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات الانتاج والاسعار في السوق الخارجية مما يؤثر في مستوى الأنفاق العام ومستوى الاستثمارات في البلاد ،ففي حالة انخفاض اسعار النفط او مستوى انتاجه لأسباب مختلفة ، تسعى الدولة الى تقليص انفاقها العام وبخاصة الانفاق الرأسمالي بسبب انخفاض ايراداتها مما يؤدي الى تخفيض الاستثمارات وبالتالي تقليل فرص العمل في الاقتصاد وارتفاع معدلات البطالة ولقد ادت حرب الخليج الثانية في

١٩٩١ والعقوبات الاقتصادية التي فرضت علية الى تدمير مقومات الاقتصاد العراقي وتوقف معظم قطاعاته فضلا عن انخفاض مستلزمات الانتاج التي تستورد من الخارج بفعل العقوبات الاقتصادية الشاملة وكذلك توقف تصدير النفط وبسبب تلك الاوضاع فقد تراجعت حركة التشغيل اذ بلغ معدل البطالة (٣,٩٨%) عام ١٩٨٧ لتصل الى (٨,٥٤%) عام ١٩٩٠ ثم ارتفعت الى (١٣,٩%) عام ١٩٩٦ اذ تعود اسباب البطالة في العراق الى الوضع الغير الطبيعي الذي عاشه الاقتصاد العراقي وفي عام ١٩٩٧ وصل معدل البطالة الى (١٥%) للذكور ويعزى ذلك الى دخول اعداد كبيرة من النساء الى قوة العمل والى تسريح اعداد كبيرة من الافراد مما زاد من اعداد الباحثين والراغبين في العمل من دون ان تكون هناك فرص عمل لاستيعابهم لان الاقتصاد العراقي كان يعاني من انخفاض في ايرادته النفطية بسبب انخفاض الاسعار ومن قصور في جهازه الانتاجي اذ كل الجهود كانت توجه نحو تغطية النفقات العسكرية،فزيارة القوى العاملة الموجودة بالاقتصاد من (٢٨٢٥٥٦٨)عامل عام ١٩٩٠ الى (٤١٠٧٥٢٣)عامل عام ١٩٩٩،وعلى الزعم من ذلك فان معدلات البطالة ارتفعت لتصل الى (١٣,٥%)،في الوقت نفسه ارتفعت نسبة القوى العاملة الى عدد السكان من (١٥,٨%) في عام ١٩٩٠ الى (١٧,٧%) عام ١٩٩٩،وبسبب انخفاض اسعار النفط من (٢٥,٦) دولار عام ١٩٩٠ الى (١١,٧) دولار عام ١٩٩٨،وقد انخفضت الايرادات النفطية مما ادى الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ،وقد ادى ذلك الى تعطيل حركة الاستثمار وتوقف الكثير من المشاريع بسبب عدم القدرة على تعطيل حركة الاستثمار وتوقف الكثير من المشاريع بسبب عدم القدرة على توفير رؤوس اموال كافية للاستمرار بالاستثمار ،وبذلك تراجعت حركة التشغيل لتدفع بمشكلة البطالة الى التفاقم . وبعد ذلك وتحديدا بعد عام ٢٠٠٣ ارتفعت معدلات البطالة لتصل الى (٢٨,١%) وهي نسبة عالية من اجمالي القوى العاملة بسبب حل الجيش العراقي السابق ومنتسبي الاجهزة الامنية وبسبب توقف تصدير النفط لعدة شهور من العام نفسه مما ادى الى انخفاض الايرادات النفطية وكذلك تدهور القطاعات الاخرى بشكل تام، تام وقد تراجعت معدلات البطالة من (٢٨,١%) عام ٢٠٠٣ الى (٢٦,٨%) عام عام ٢٠٠٤ ثم الى (١٧,٩٧%) عام ٢٠٠٥ والى (١٧,٥٠%) عام ٢٠٠٦والى (١٥,٣٤%) عام ٢٠٠٧ لتصل الى (١٥%) عام ٢٠٠٩ويرجع هذا التحسن مع ارتفاع معدلات التشغيل واحتواء العديد من العاطلين في العديد من مؤسسات الدولة وفي نفسس الوقت ازدادت القوى العاملة من (٤٧٢١٧٨٩) عامل عام ٢٠٠١ الى

(٦٩٥٣٤٤٤)عامل عام ٢٠٠٩ ومعدل النمو (٤٧,٣%) وازداد عددالسكان من (٢٤٨١٣) مليون نسمة عام ٢٠٠١ الى (٣٢١٠٥) مليون نسمة عام ٢٠٠٩ ، كما كان نمو القوى العاملة في العراق كبيرا اذ بلغت نسبة قوى العاملة الى مجموع السكان من (١٩%) عام ٢٠٠٣ الى (٢١,٧) عام ٢٠٠٩(٥)

ولخصوصية فان برج الايدي العاملة في العمل والتخفيف من هذه البطالة لم يكن لاغراض انتاجية كما هو عليه الحال في الدول المختارة وانما شغلو بمواقع حمايته العسكرية في الجيش والشرطة اي ليس لمفهوم الطابع الانتاجي كما يصطلح عليه في المفاهيم الاقتصادية والجدول(٢) يوضح ذلك.

جدول (٢) معدلات البطالة والقوى العاملة في العراق

السنوات	القوى العاملة (مليون عامل)	عدد السكان (نسمة)	القوىالعاملة/عددالسكان %	معدلات البطالة%
١٩٩٠	٢٨٢٥٥٦٨	١٧٨٩٠٠٠	١٥,٨	٨,٥٤
١٩٩١	٢٩٠٦٨٥٢	١٨٤١٩٠٠٠	١٥,٨	١١
١٩٩٢	٢٩٧٩٤٣٤	١٨٩٤٩٠٠٠	١٥,٧	١٣,١
١٩٩٣	٣٠٧٩١١٤	١٩٤٧٨٠٠٠	١٥,٨	١٦
١٩٩٤	٣٢٠٧١١٠	٢٠٠٠٧٠٠٠	١٥,٨	١٨,٧
١٩٩٥	٣٣٦٢٨٤٣	٢٠٥٣٦٠٠٠	١٦,٠	١٢,٩
١٩٩٦	٣٥١٣٠٤٤	٢١١٢٤٠٠٠	١٦,٤	١٣,٩
١٩٩٧	٣٦٩٢٩٢٦	٢٢٠٤٤٦٠٠	١٦,٨	١٣,٥
١٩٩٨	٣٨٨١٩٦٢	٢٢٧٠٢٠٠٠	١٧,١	١٧,٤
١٩٩٩	٤١٠٧٥٢٣	٢٣٣٨٢٠٠٠	١٧,٧	٢٠,٢
٢٠٠٠	٤٣٩١٢٥٤	٢٤٠٨٦٠٠٠	١٨,٢	٢٦
٢٠٠١	٤٧٢١٧٨٩	٢٤٨١٣٠٠٠	١٩,٠	٢٠,٢
٢٠٠٢	٤٩٤٦٥٤٣	٢٥٥٦٥٠٠٠	١٩,٣	٢٧
٢٠٠٣	٤٨٦٤٧٦٩	٢٦٣٤٠٠٠	١٩,٩	٢٨,١
٢٠٠٤	٥٣٩٠٣٣٤	٢٧١٣٩٠٠٠	١٩,٠	٢٦,٨
٢٠٠٥	٥٧٠٥٨١٠	٢٧٩٦٣٠٠٠	٢٠,٤	١٧,٩٧
٢٠٠٦	٦٠٤٧٤٨٢	٢٨٨١٠٠٠٠	٢١,٤	١٧,٥٠
٢٠٠٧	٦٣٦٠٩٠٣	٢٩٦٨٢٠٠٠	٢١	١٥,٣٤

٢٠٠٨	٦٦٧٤٣٢٣	٣١٨٩٥٠٠٠	٢٠,٩	١٥,٨
٢٠٠٩	٦٩٥٣٤٤٤	٣٢١٠٥٠٠٠	٢١,٧	١٥
٢٠١٠	٧٤٣٧٥٦٨	٣٢٤٨١٠٠٠	٢٣,٢	١٤,٥

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،٢٠١١،ص٢٣٤ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،٢٠١١،ص ٣٤٣.

المبحث الثاني

الاستراتيجيات المتبعة المكافحة ظاهرة البطالة وتشجيع ودعم القطاع الخاص

يحاول صناع القرار السياسي ولاقتصادي في العراق رسم معالم الاتجاهات الجديدة للاقتصاد العراقي المدمر وتحويله باتجاه اقتصاد السوق عبر برنامج شامل للتغير الاقتصادي، بعد ان عانى من الحروب المتتالية والحصار الاقتصادي وما اعقبها من احتلال وعمليات السلب والنهب الى استنزاف لمعظم الموارد الاقتصادية المادية والبشرية ،فضلا عن حالة التفكك المنظم للبنى الارتكازية والفساد المالي الذي تفاقم بعد عام (٢٠٠٣) نتيجة للفراغ السياسي والقانوني والرقابي وهذه ادى الى ان يقف الاقتصاد العراقي بجانب الاقتصادات المتخلفة من حيث تزايد معدلات الفقر والبطالة وارتفاع معدلات الجريمة واتساع المديونية ، فجاءت هنا عدد استراتيجيات من قبل الدولة لغرض تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي واعطه فرصه في تتخفيض من نسبة البطالة والقضاء عليها.

أ – استراتيجة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الدعم للمشروعات الصغيرة :

نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق وعدم قدرة القطاع العام على استيعاب اعداد العاطلين عن لعمل جاءت مبادرة الحكومة بقرار مجلس الزوراء في ٢٠٠٧/٤/٣ تخصيص مبلغ (٣٠ مليون دولار) لا قامه المشروعات الصغيرة للعاطلين والفقراء وتحقيق اهداف اوسع كتلك التي ترمي الى اعانة المتضررين ممن طالتهم الظروف العصيبة الناتجة عن فقدان الامان وغياب القانون وعدم امكانية مخرجات التعليم من تلبية متطلبات سوق العمل العراقي بسبب افتقار العاطلين لمهارات الفنية. وتعد حالة العراق خاصة في مجال دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة كونها تمثل نواه القطاع الخاص من خلال القروض الصغيرة المدرة للدخل ،اذ ارتبطت هذه استراتيجية المتبعة من قبل الحكومة بالجانب الاجتماعي التأهيلي

اكثر من الجانب الاقتصادي وهو مرتبط بمشروع شبكة الحماية الاجتماعية وشكلت الحكومة العراقية عام ٢٠٠٧ لجنة عليا للتشغيل التدريب المهني بهدف رسم سياسة تشغيل العاطلين والتنسيق بين مختلف الجهات بغية تدريب الايدي العاملة في الاختصاصات المطلوبة لتنفيذ المشاريع . الا ان جهود وزارة العمل اعتمدت وبشكل اساسي تبني برنامج للقروض الصغيرة منذ عام ٢٠٠٧ لاستيعاب اكبر شريحة من العاطلين لأنشاء مشروعات صغيرة الحجم. فباستثناء محافظات اقليم كردستان خصص مبلغ (١٥) مليون دولار لكل محافظة (فيما عدا محافظة البصرة ٢٥مليون دولار) وقد تم الانتهاء من حوالى ٥٠ الف مشروع في بغداد والمحافظات الاخرى خلال الاشهر الاولى من عام ٢٠٠٧. فعدد الاشخاص الذين تقدموا بطلبات للحصول على القروض ٦١ الفا في بغداد في حين ان المبلغ المخصص ٦٠ مليون دولار يكفي لعشرة الاق فقط . رغم ان بيانات الوزارة تشير الى ان اكثر من سته ملايين عراقي من مجموع السكان يعيشون دون خط الفقر ، وان ابرز اسباب الفقر هو البطالة ولتحريك عجلة الصناعة وتفعيل المشاريع الصغيرة اتجهت الحكومة مؤخرا الى دعم القطاع الخاص سعيا منها لحل ازمة البطالة عن طريق تشغيل فئات بعينها من الخريجين والمهجرين ومتضرري المحال. اذ ان وزارة العمل قد اعلنت عن تخصيص (٧٣٠)مليون دولار للمشاريع الصغيرة في بادى الامر لكنها سرعان ما انخفضت الى (٥٠)مليون دولار قسمت بواقع (٣٠)مليون دولار الى وزارة العمل و(٢٠)مليون دولار وضعت تحت تصرف المديرية العامة للتنمية الصناعية للمشاريع المسجلة لديها في بغداد. حتى نهاية عام ٢٠٠٧ انجزت الوزارة (٦٣٧٥) مشروع صغير وبتكلفة اجمالية مقدارها (٣٠)مليون دولار في بغداد شملت مشاريع صناعية وتجارية وزراعية وخدمات يمكن القول ان وزارة العمل وفرت (٢٥٠٢٧٠) فرصة عمل في بغداد والمحافظات للمدة من عام ٢٠٠٣ولغاية ٣١تشرين الاول عام ٢٠٠٩ بحسب مصادرها والوزارة في صدد تقيم مشروع القروض (١٨)والتي تشير الاحصاءات الاولية الى انه اسهم في توفير مائة وخمسة وعشرين الف فرصة عمل في بغداد ويمكن توضيح اعداد المستفيدين من القروض في المحافظات وكما يأتي:

جدول (٣) توزيع المستفدين من مشروع القروض حسب الجنس من المحافظات العراقية لعام ٢٠١٣

تسلسل	المحافظة	عدد المقترضين حسب الجنس		المجموع
		ذكور	اناث	
١	بغداد	١١١٥٠	١٤٦٣	١٢٦١٣
٢	نينوي	٧٧١٣	١١٠	٧٨٢٣
٣	كركوك	٣٤٧١	١٩٤	٣٦٦٥
٤	صلاح الدين	٢٨٣١	٥٣١	٣٣٦٢
٥	الانبار	٢٨٦٢	١٥١	٣٠١٣
٦	ديالى	٢٣٩٤	٦٠	٢٤٥٤
٧	بابل	٥٠٨٦	٢٥١	٥٣٣٧
٨	كربلاء	٣٧٩٥	٢٩٤	٤٠٨٩
٩	النجف الاشرف	٥٣٦٩	٢٩٥	٥٦٣٤
١٠	القادسية	٣٥٢٩	٢١٧	٣٧٤٦
١١	المثنى	٢٩٨٨	٣٥٨	٣٣٤٦
١٢	واسط	٥٤٠٧	٣٣٩	٥٧٤٦
١٣	ميسان	٢٧٧٥	٢٥٨	٣٠٣٣
١٤	ذي قار	٣٣١٦	١٢٧	٣٤٤٣
١٥	البصرة	٥٥١٣	٥٠٦	٦٠١٩
المجموع		٦٨١٩٩	٥١٢٤	٧٣٣٢٣

المصدر : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،دائرة العمل والتدريب المهني ،انجازات الدائرة بصدد برنامج القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة،٢٠١٠،ص٣٣.

تشير بيانات الجدول (٣) الى عدد العاطلين المستفيدين والذين ساهمت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في منحهم القروض لتمويل مشروعاتهم الخاصة ولكلا الجنسين (ذكور واناث) حسب المحافظة اذ يلاحظ ان هذه المبادرة (القروض الصغيرة في وزارة) تمكنت من افادة (٧٣٣٢٣) شخص في بغداد والمحافظات لكون هذه الاعداد من ذكور واناث تمثل مشروعات حاصلة على قروض واجتازت لجنة دراسة الجدوى ويمكن عدها مجدية اقتصاديا وفي مختلف المجالات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدمية والتجارية، والجدير بالإشارة وبحسب بيانات الجدول اعلاه ان محافظة بغداد تبؤات مقام الصدارة بواقع (١٢٦١٣) مشروع في حين ان محافظة نينوي احتلت المرتبة الثانية بعدد

مشاريع بقدر (٧٨٢٣) مشروع والمرتبة (٦٠١٩)مشروعا.
الثالثة استقرت بها محافظة البصره اذ سجلت

جدول (٤)

توزيع المستفدين من المشاريع القروض للمدة (٢٠٠٧/٢٠٠٩) وحجم فرص العمل المتحققة في العراق

تسلسل	العام	عدد المستفدين شخص/ الف	حجم المبالغ الممنوحة بالدولار	مجموع فرص العمل المتحققة
١	٢٠٠٧	٦٦٥٩	٣٩٩٢٥٠٠٠	١٣٠٨٩
٢	٢٠٠٨	٣٨٩٦٢	٨٤١٨٥٦٨٣	٧٥٧٩٦
٣	٢٠٠٩	٢٨١٣١	١٧٤٤٩٨٤٨٣	٦٤٢٧٤
المجموع		٧٣٣٢٣	٢٩٨٦٠٩١٦٦	١٥٣١٥٩

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،دائرة التشغيل والقروض ،انجازات الدائرة بصدد برنامج القروض الميسرة للمشاريع الصغيرة، ٢٠١٠،ص٣٥

نلاحظ من خلال الجدول (٤) إعداد المستفيدين من القروض الممنوحة اذ بلغت (٧٣٣٢٣) شخص/ إلف في حين وفرت هذه القروض حوالي (١٥٣١٥٩) فرصه عمل، اذا يمكن القول ان القروض الصغيرة مساهمة فاعلة في توفير فرص العمل وتقليص حجم العاطلين عن العمل والحد من مشكلة البطالة ،الا ان هذا المشروع توقف في نهاية عام ٢٠٠٩ وعادت من جديد إعداد العاطلين عن العمل تأخذ بالتزايد(٦).

وخلال تلك الفترة نشأة الوزارة مكاتب التشغيل اذ أصبحت هذه المكاتب الملاذ الأخير لآلاف الداخلين الجدد لسوق العمل في مختلف محافظات العراق ،والتأمل في واقع مكاتب التشغيل يكشف عن وجود صعوبات كثير تواجه عمل هذه المكاتب ترتبط تلك

صعوبات بعوامل كثيرة أهمها التغير في مفهوم العمل والوظيفة واختلاف المهارات المطلوبة واتساع الفجوة بين احتياجات السوق الفعلية ومخرجات التعليم وتقليص الإنفاق الحكومي والحد من دور الدولة في توفير فرص العمل اذ ساهمت هذه العوامل بتهميش دور تلك المكاتب واضعفت أدائها.ولتنشيط دور هذه المكاتب ينبغي إعادة

النظر والبحث في عناصر الإخفاق وسبل التطوير والتحديث لأهدافها وأساليب عملها وتوفير كافة الإمكانيات التكنولوجية المطلوبة لتتوافق مع نظم واليات السوق الجديدة وتعكس المزيد من الفعالية في توفير فرص العمل والتوفيق بين العرض والطلب في اسواق العمل (٧) وتقديم الدعم القطاع الخاص من تحقيق التشغيل الكامل وتنظيم القوى العاملة اقتصاديا وجغرافيا،وضمان تكافؤ الفرص للجميع في الحصول على الوظائف وعلى التدريب وتنظيم سوق العمل لضمان التوازن بين جانب العرض والطلب ويتولد عن هذه الاهداف العامة مجموعة من الاهداف الفرعية في مقدمتها السعي نحو تخفيض نسب البطالة ،وتقديم خدمات لفئات خاصة كالاناث والمعوقين وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بسوق العمل وحركة التشغيل في القطاع الخاص.

وتتميز مكاتب التشغيل في العراق بضعف مردوديتها لعده أسباب من اهمها (٨):

أ- عدم توفير هذه المكاتب بالقدر الكافي وسوء توزيعها على المناطق ذات الكثافة في الباحثين عن العمل.

ب-قلة ارتباطها بالمؤسسات المشغلة وعزوف أصحاب العمل (القطاع الخاص) عن اللجوء أليها نتيجة التعقيدات الإدارية وتفضيلهم للتوظيف المباشر.

ت-عدم تخزين وتنظيم المعلومات عن العرض والطلب نتيجة افتقار المكاتب للإمكانيات المادية مثل آلات الحاسوب والافتقار الإطار الكفء والمؤهل للعمل بهذه المكاتب.

ث-غياب التنسيق بين المكاتب والجهات المعنية بمعلومات القوى العاملة وعدم الاستقرار الوظيفي.

ج- التحول الذي طرأ على السياسات الاقتصادية وبخاصة تخلي الدولة عن الاقتصاد الموجه واعتماد اقتصاد السوق وضعف فرص الاستثمار والتدهور في الوضع الامني ،ومن الطبيعي ان يكون لهذه التحولات تأثير على سوق العمل وعلى اليات التشغيل .

ويمكن توضيح نشاطات التشغيل في العراق في الجدول الاتي:

جدول (٥)

عدد مكاتب التشغيل في بغداد والمحافظات واعداد المتشغلين لعام ٢٠١٣

القسم	عدد اقسام التشغيل		عدد المتشغلين			
	قسم	مكتب	قطاع عام		قطاع الخاص	
			ذكور	اناث	ذكور	اناث
بغداد	١	٩	٣٧٥٨	٩٣٥	٧٦	١١
نينوى	١	٠	١١٠٢	١٠	١١	٠
كركوك	١	١	٤٢٣	٣٧	١	٤
صلاح الدين	١	١	٧٨٣	٥١٨	٦	٣
ديالى	١	١	١٦	٥	٠	٠
الانبار	١	٤	٣٩٥	٣٩	٤٦	٠
واسط	١	٢	٦	٠	١٢	٠
بابل	١	٠	٩٩	١٣	٠	٠
كربلاء	١	٠	١٥٩	٤٦	١٣	٤
النجف الاشرف	١	٠	٩	٦	٠	٠
القادسية	١	٠	٤٦	١٥	٢٢١	٠
المثنى	١	٠	١٠	١	٠	٠
ذي قار	١	٠	٣٨١	٥٥	٢٢٦	١٨
ميسان	١	٠	٤١٠٧	٢٣٢	٠	٠
بصرة	١	٠	٤٢٥٨	٦	٤	٠
المجموع	١٥	١٩	١٥٥٥٢	١٩١٨	٦١٦	٤٠
المجموع الكلي	٣٤		١٧٤٧٠		٦٥٦	

المصدر : وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، دائرة التشغيل والقروض ،٢٠١٣.

الجدول (٥) يوضح عدد اقسام التشغيل في بغداد والمحافظات واعداد المشتغلين في كلا القطاعين ولكلا الجنسين ، اذ انرى ان محافظة بغداد هي الوحيدة التي يتوفر فيها (٩) مكاتب متفرعة تليها محافظة الانبار (٤) مكاتب ومحافظة واسط مكتبين اما المجموع الكلي لعدد الاقسام والمكاتب فيبلغ (٣٤) في جميع المحافظات ، اما اعداد المشتغلين في القطاع العام بلغ (١٧٤٧٠ شخص/الف) لكلا الجنسين والقطاع الخاص (٦٥٦شخص/الف) وهذه الاعداد لاتناسب مع معدلات البطالة التي يشهدها البلد فمعدلات البطالة في حالة تزايد عام بعد اخر. اضافة الى صعوبات التي تواجه هذه المكاتب وكما ذكرنها سابقا،وقلة هذه المكاتب وعدم حصولها على الدعم الكافي جعل من هذه المكاتب قليلة وغير منتظمة وهذا الامر يخلق فجوة كبيرة بين معدلات البطالة واعداد المشتغلين ،لان معدلات البطالة لاتناسب مع ماموجود من مكاتب وايضا مع اعداد المشتغلين في القطاعين (العام والخاص)، لذا لابد من العمل على تفعيل هذه المكاتب من خلال:

١- العمل على اختيار المواقع الملائمة والمناسبة لمكاتب التشغيل كمناطق تركز الانشطة الصناعية.

٢- تزويد هذه المكاتب بالتجهيزات الفنية والادارية التي تمكنها من القيام بتقديم المساعدة الفنية لاصحاب العمل والتحليل الكمي والكيفي لطالبي العمل والتعرف على مهارتهم وقدراتهم لتوجيههم بشكل سليم.

٣- توفير نظام للمعلومات يجمع مابين المرونة واللا مركزية بين ادارة التشغيل على المستوى المركزي ومكاتب التشغيل المحلية.

٤- على مكاتب التشغيل العمل على ممارسة اختصاصات متطورة.

ب – أستراتيجة تفعيل دور دائرة العمل والتدريب المهني ومنحها الصلاحيات القانونية لتنظيم القوى العاملة وتوجيهها دون غيرها من خلال:

١-معرفة اعداد الباحثين عن عمل ومنع الازدواجية في العمل والسماح بالعمل الجزئي او بالساعة مثلا.

٢-اعاده تنظيم الملاكات ولاهتمام بسلوك وسلامة ممارسة المهنة.

٣-تتولى المصلحة بالتنسيق مع الشركات المنفذة والمشتغلة للمشاريع تدرتيب وتأهيل العناصر الوطنية اللازمة لتنفيذ وتشغيل المشروعات ،والنص على ذلك عند التعاقد.

٤-تنظيم دخول العمالة الوافدة من خلال موافقات دائرة العمل على وفق الاسماء والوظائف والزام الجهات العامة والاهلية والاجنبية بعدم التشغيل الا عن طريق دائرة العمل والتدريب المهني.

٥-توفير مصادر التمويل اللازمة للتدريب واعادة التأهيل وتقدير مساهمة الشركات

الاجنبية المنفذة والمشغلة للمشاريع في القطاع الخاص .

٦- اعتماد برنامج للتشغيل الذاتي لزيارة فرص العمل وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتناهية في الصغر على اقامة صناديق وبرامج تشغيل وطنية في المناطق التي تصل فيها معدلات البطالة مستويات عالية،والعمل على انشاء صندوق تشغيل وطني يعني بدعم جهود المناطق لتخفيف معدلات البطالة. ذلك لخلق سوق للعمل تتوفر فيه جميع المقومات الداعم القطاع الخاص

ت – استراتيجية دعم اتحاد الصناعات العراقي:

في عام ٢٠٠٧ تم اقرار قروض للقطاع الصناعي الخاص من اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء وقد شكلت لجنة في وزارة الصناعة لدراسة الامور الواجب توفرها في المشاريع الصناعية وكانت القروض تشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة المسجلة في اتحاد الصناعات ومديرية التنمية الصناعية ضمن استراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فاعلية مبادرات القروض في العراق ففي المرحلة الاولى تم تخصيص (٢٥مليون دولار) لاعطائها الى (١٦٣٦) مشروعا صناعيا ، اما المرحلة الثانية فقد تم تخصيص مبلغ (٤٠٥)مليون دولار لكل المحافظات لم يصرف منها سوى (٩٠) مليون دولار اي (٢٣%) من قيمة القروض ،في حين ان المشاريع المؤهلة للحصول على هذه القروض تزيد على (٢٠)الف مشروعا . ولم يتسلم استمارات القروض اكثر من اكثر سبعة الاف مشروع ولم يقدم الاستمارة الى اللجنة للحصول على القرض سوى ٥٥٠٠ مشروع ،في حين وافقت اللجنة على (٤١٠٠)مشروعا، ولكن ما استلم من هذه القروض هو (٣٠٥٠)مشروعا وتتراوح القروض بين (١٢) الف دولار و(٢٤)الف دولار تعطى حسب نوع وحجم المشروع على الرغم من الجهود والمبالغ التي انفقت على برامج القروض والتدريب من قبل الوزارات وخصوصا وزارة العمل والشباب والتنمية الصناعية ،ولكن لم نجد ما يشير الى وجود ثمة تعاون او سياسات متكاملة او خطة واضحة وموحدة لمواجهة مشاكل المشروعات كأساس لحل مشكلة البطالة، ولم يتم تفعيل جهود اللجان المشكلة من قبل وزارة العمل لدعم المشاريع الصغيرة(٩)، كما ان الوزارة ركزت جهودها على منح القروض الصغيرة من دون ان يرافقه برنامج متكامل حتى لمتابعة اثر القروض. فوزارة العمل ليس لديها فلسفة او رؤيا شأنها شأن باقي الوزارات العراقية بالموضوعات الاقتصادية وكان المشكلة تتعلق بالتمويل فقط ،في حين ان المسألة اعمق بكثر من ذلك تتعلق بما يحيط بالمشروع الصغير في ظل الانكشاف التجاري

للاقتصاد العراقي وتدهور البيئة الاقتصادية ووجوب تبني استراتيجية صناعية على مستوى الاقتصاد والصناعة تأخذ لوضع حلول متوازنة لمشاكل المشروعات. وما يؤيد ذلك تقديرات وزارة العمل في عام ٢٠١٣ ان عدد العاطلين بلغ ٧٦٩٨٨ عاطلا عن العمل اما بخصوص الاتحادات والنقابات المهنية والغرف التجارية فهي ماتزال قاصرة عن اداء دورها وعاجزة عن تقديم الخدمات لا عضائها لتسير متطلبات الدعم والحماية والتمويل . وخصوصا التنسيق بين رجال الاعمال ووزارت (التجارة والصناعة والزراعة والعمل) لتيسير متطلبات الدعم والتمويل للنشاط الخاص. او القيام بدور جماعات الضغط بغرض ضمان حقوق الاعضاء فضلا عن تقديم الخدمات القانونية والاتفاقيات وبروتوكولات التعاون التي تعقد مع الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية، ولم تحظ هذه المنظمات من دور في تنظيم قانون الاستثمار رقم ١٣لعام ٢٠٠٦ لتعزيز دور المشروعات الصغيرة في العراق ،او تنظيم اتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الغرفة والمنظمات الدولية والمؤسسات والجمعيات والمراكز والتجمعات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مختلف الميادين ،بالاضافة الى ذلك نجد عدم وجود شراكة حقيقية وتفاهم متبادل بين الدولة وهذه المنظمات في محاولة لايجاد حلول للمشاكل التي تواجهها المنشأت الصغيرة ،ويكون القول ان اتحاد الصناعات العراقي على وجه الخصوص ماتزال خطواته بطيئة ومتعثرة وتعاني من صعوبات حول البحث عن اليات مناسبة لدعم المصانع الصغيرة من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية كونها المعنية اساسا بقطاع الاعمال الصناعي الخاص. فوفقا لاتحاد الصناعات العراقي ان اكثر من (٤٠ الف) من الصناعات متوقف عن العمل اي حوالي ٨٠% منذ ٢٠٠٣ ولحد الان،وهذا ينعكس سلبا على معدلات البطالة وحجم العاطلين عن العمل(١٠).

ث- استراتيجية حماية المنتوج الوطني من الاغراق:

تعد والمنافسة ومنع الاحتكار من المواضيع المهمة للدول ذات التوجه الاقتصادي الحر بهدف خلق سوق تنافسية وبيئة أعمال تتسم بالشفافية، وتمكين القطاع الخاص من المساهمة في بناء عملية التنمية يعد موضوع الاغراق من المواضيع المعقدة والشائكة التي تواجه حكومات واسواق معظم البلدان النامية .فهناك العديد من الصعوبات تواجهها حكومات واسواق معظم البلدان كونه يمثل عملية بين طرفين غير متكافئين على الاطلاق اولهما ان الدول المتقدمة وشريكتها العملاقة هي ذات تكنولوجيا عالية جدا وامكانيات مالية وادارية ونظام معلوماتي وقدرة على التأقلم مع الاقتصاد العالمي،واسواقها تعاني من فائض كبير جدا في الانتاج فضلا

عن توظيف امكانياتها السياسية والاقتصادية لقطف ثمار الحرية التجارة وسياسة الاغراق لصالح منتجاتها والثاني المتمثل بالبلدان النامية ومنشاتها التي تتسم بضعف قدرتها على المنافسة المنشأت العالمية لضعف امكانياتها التكنولوجية والفنية والادارية والمالية والمعلوماتية،مما ادى الى ارتفاع التكاليف وانخفاض انتاجها فضلا عن ضعف التشريعات التي تمنع سياسة الاغراق والحفاظ على حماية صناعتها من جهة وضعف امكانياتها العلمية والفنية والسياسية والاقتصادية للتنافس مع الدول المتقدمة(١١) لقطف ثمار محاسن حرية التجارة لصالح سلعها ومستهلكيها واقتصاداتها فالاغراق الذي شهده السوق العراقي والانفتاح الذي حصل بعد عام ٢٠٠٣ قد دمر ما شيد من الصناعات الوطنية وشل القطاع الزراعي وزاد من العاطلين وتضرر المستهلك من خلال ارتفاع اسعار السلع الزراعية المستوردة خاصة للعامين (٢٠٠٦\٢٠٠٧) ورود سلع رديئة جدا وضارة بالصحة وسلع غير خاضعة للرقابة مما سبب في تفشي ظاهرة الغش فيها نتيجة لانعدام القوانين التي تحمي الصناعة الوطنية والمستهلك وتعطيل مؤسسات الدولة ذات العلاقة والفساد المالي والاداري ، وان تسليط الضوء على واقع السوق العراقي في ظل تراجع مستوى الانتاج المحلي يدعو الى (١٢):

١- تقصي السبل الكفيلة والتي من شأنها حماية القطاعات الاقتصادية من تلك الظاهرة واعطاء القطاع الخاص الدعم المناسب ليتمكن من الاسهام في مواجهة تلك التحديات.

٢- ايجاد الاطر التشريعية والقانونية للنهوض بالاقتصاد الوطني وحماية المنتوج المحلي وتحقيق منافسة عادلة لكي يقوي اليات اقتصاد السوق من خلال تطوير اليات العمل بما يعزز التنمية المستدامة من خلال المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الظواهر السلبية الناجمة عن تراجع مستويات الصناعة المحلية وكذلك البطالة .

٣- تنظيم عمليات الاستيراد وتطبيق التعريفة الكمركية بنحو ينسجم مع مستوى الناتج المحلي وعلى وفق متطلبات منظمة التجارة العالمية ومعاييرها.

٤- العمل على الارتقاء بجودة ومواصفات المنتجات المحلية وسلامتها ورفع قدرتها التنافسية مع المنتجات الاجنبية. وبناء صناعة وطنية قادرة على المنافسة في الاسواق المحلية والعالمية،خاصة وان من ضرورات المرحلة الراهنة:

أ- تحقيق الزيادة في الانتاج المحلي وتنويعه وما يرافقه من التوسع في التصدير الى الخارج وتطويره وفتح افاق الاسواق الخارجية امامه من خلال تنمية الصادرات المحلية على وفق المدى المنظور،وبأستخدام طاقات الانتاج

المحلي ذاته وبكفأءة تشغيل اكبر وبكلف مالية اقل ووضع خطط الانتاج والاستهلاك على حد سواء.

ب-قيام الجهات الحكومية بوضع معايير موضوعية لكل سلعة وتخصيص حصص التصدير من القطاعين الصناعي والزراعي من دون التأثر بضغوطات الاستهلاك المحلي وهي اجراءات تكون بمثابة التحدي المقصود لسياسات لاغراق السلعي.

ت- تنمية الصادرات على الاجل الطويل من خلال القيام باجراءات التعديل والتغير في هياكل الانتاج ذاتها والتركيز في الخطط الاستثمارية للدولة على مشاريع الانتاج بهدف التصدير ضمن دراسات الجدوى اقتصادية متكاملة تلتزم بها جميع القطاعات الانتاجية بشكل متكامل .

ث- تفعيل الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين العراق وبقية العالم في هذا الصدد واعادة افتتاح جميع الملحقيات التجارية في كل دول العالم .

ج- رفع القيود امام حركة الاستيرادات والصادرات وسد حاجة الاسواق المحلية من البضائع والسلع التي تدخل كالمواد اولية الصناعة المحلية.

ح- استراتيجية تقليص العمالة الوافدة :

باتت العمالة الوافدة ظاهرة واضحة في العراق ،رغم ماتشهده البلاد من تدني معيشي وبطالة مرتفعة وفقر يعانيه الكثير من العراقيين ويرجع اسباب زيارة العمالة الوافدة الى عدة عوامل اهمها (١٣):

ا- تجنب العراقيين العمل في عدد من المهن لاسباب اجتماعية.

ب- تدهر الحالة الامنية في بعض المناطق.

ت- قلة اجور العمل اذ تتركز معظم العمالة الوافدة خصوصا الاسيوية منها في قطاع الخدمات، ومنها قطاع المقاولات والبناء والتشيد واعمال النظافة وتجارة الجملة والمطاعم والفنادق السياحية ومدن الالعاب والاماكن الدينية والنقل ومنشأت القطاع الخاص.

لهذا تعد العمالة الاجنبية مقبولة لدى عدد كبير من اصحاب الشركات ورجال الاعمال والشركات ومؤسسات القطاع الخاص ،كتدني المستوى التعليمي والثقافي وبالتالي الوافد لا يطلب اجورا مرتفعة ويقبل العمل في ظروف لايستطيع المواطن العراقي تحملها او القبول بأجور العمل التي تعطى له.

ومن متابعة العمالة الاجنبية في السوق العراقية والمهن التي يعملون بها يتضح ان هناك مكاتب للتشغيل قد تكون غير مجازة بحسب راي وزارة العمل ،اذ تتولى مهمة استقدام العمالة الاجنبية وخاصة العمالة الاسيوية الى العراق واغلبها من بنغلادش وان بعضها يتم استقدامه من دول الخليج لاسيما بعد الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨،اذ استغلت الشركات والمكاتب الاهلية الظروف

الامنية التي يمر بها العراق فقامت بادخال العمال الاجانب الى العراق بدون اي موافقات رسمية من الجهات المعنية،ومع انه لاتوجد احصاءات رسمية بأعداد العمالة الاجنبية في العراق ،الا ان هناك تقديرات تشير الى انها بلغت تقريبا (٩٣٨)الف عامل لعام ٢٠١٣ حسب احصاءات وزارة العمل وانه قابل الزيادة في المستقبل اذا ما استمر عمل الشركات المستخدمة للعمالة الوافدة بعيدا عن التنظيم والمراقبة واذا مابقيت الاجراءات الرسمية الحكومية ضعيفة وبدون جدوى،وخاصة بعد اقدام الكثير من المشاريع الخاصة على زيادة الطلب على هذا النوع من العمالة ،نظرا لانخفاض الاجور التي يطالبون بها واشتغالهم لساعات طويلة مقابل توفير المأكل والمسكن،ولم يقتصر الامر على القطاع الخاص فقط بل شمل بعض المشاريع الحكومية اذ تم استقدام (١٠٠٠)عامل هندي للعمل في مشروع ماء الرصافة الكبير وقيام وزارة الصحة باستقدام الاطباء والممرضات مختلف الجنسيات للعمل في المستشفيات العراقية. وهذا يعني ان الجهات الحكومية قد ساهمت في تنامي هذه الظاهرة وانتشارها في الاسواق العراقية دون الشعور بخطر تواجد هذه الظاهرة والبطالة التي قد تسببها نتيجة منافسة العمالة المحلية على العمل في القطاع العام او الخاص.

مشروعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص ودورها في معالجة البطالة:

جدول (٦)عدد المنشأت الصناعية الصغيرة في العراق للمدة (٢٠٠٠/٢٠١٢) بالالاف

السنوات	عدد المنشأت	عدد المشتغلين	قيمة الانتاج	عد المنشأة المتوقفة
٢٠٠٠	٧٧١٦٧	١٦٤٥٧	٤٨٢٢٣٥,٧	٤٧٧٠٠
٢٠٠١	٦٩٠٩٠	١٤٢٧٢٤	٤٦٩٦٠٧,٩	٨٠٧٧
٢٠٠٢	-------	----------	----------	----------
٢٠٠٣	١٧٩٢٩	٥٠٢٠٧	٤١٣٧٢٩	------
٢٠٠٤	١٧٥٩٩	٦٤٣٣٨	٨١٥٩٧٧	٣٣٠
٢٠٠٥	١٠٠٨٨	٣٦٣٧٩	٦٥٨٦٥٥	٧٥١١
٢٠٠٦	١١٦٢٠	٤٦٤٩٤	٦١٧٠٩٦	١٥٣٢
٢٠٠٧	١٣٤٠٦	٥٣٦٧٩	٤٦٧١٩٠	١٧٨٦
٢٠٠٨	-------	----------	-------	---------
٢٠٠٩	١٠٢٨٩	٦٥١٠٩	٣٨٩٢٣١	-------
٢٠١٠	١١١٣١	١٠٥٩٧٩	١٥٥٦٣٣٦	٨٤٢
٢٠١١	٤٧٢٨١	١٤٥٣٨٥	٣٨٩٦٢٦٧	٣٦١٥٠
٢٠١٢	٤٣٦٦٩	١٤٦٢١٠	٤٥٦٧١٠٢	٣٦١٢

المصدر : جمهورية العراق المعلومات،وزارةالتخطيط والتعاونالانمائي،الجهازالمركزيالاحصاءوتكنلوجياالمعلومات،مديريةالاحصاءالصناعي،نتائجالصناعيللا منشأت الصناعية الصغيرةمنسنه ٢٠٠٠ لغاية ٢٠٠٧ ومن ٢٠٠٧الى ٢٠١٢.

لفقر والبطالة بشكل خاص ،وفي هذا المجال تبرز اهمية الدور غير المباشر الدولة واهمية هذه المشروعات في كونها توفر فرص عمل للراغبين في العمل (١٤) تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة احدى الانشطة الحيوية التي تعمل على دعم اقتصادات الدول وتخليصها من المشاكل ومنها البطالة ،لذا تعد عملية تطويرها وتشجيع اقامتها من اهم دعائم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بسبب ما تلعبه هذه المشروعات من دور هام في دفع عجلة النمو الاقتصادي بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتينلاحظ من خلال الجدول (٦) ان عدد المشاريع الصغيرة خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠٠٥)قد بلغ اعلى مستوى لها عام (٢٠٠٠) والبالغ (٧٧١٦٧) مشروعا بينما بلغ

اوطأ مستوى لها في عام (٢٠٠٥) والبالغ (١٠٠٨٨) مشروعا ومن الجدير بالذكر ان ارتفاع اعدادها عام (٢٠٠٠) ربما يعود الى تطبيق برامج الاعفاءات الضريبة في هذه السنه ،والتي كانت قد شجعت الكثير من المستثمرين على التسجيل للاستفادة من تلك المزايا فضلا عن التحسن النسبي للوضع الاقتصادي نتيجة لتطبيق اتفاقية النفط مقابل الغذاء التي بدأت اثارها بالظهور في عام (١٩٩٧)، ويبدو ان عام (٢٠٠٠) هو الاكثر حظا للعاطلين عن العمل في التوظيف في الصناعات الصغيرة وهذا يتناسب طرديا مع حجم الصناعات في هذا العام.ومن الجدير بالذكر ان سنه(٢٠٠٥) كانت الاسوأ حظا في تشغيل العاطلين ومن بين اهم الاسباب في ذلك هو اولا بداية تردي الوضع الامني في العراق ، وبالاخص في الوسط والجنوب وثانيا زيادة الاستيراد للسلع والتي اصبحت تنافس السلع المصنعة محليا في الجودة والانتاج والسعر مما ادى وبشكل منطقي الى اغلاق الكثير من المصانع وبالاخص المتوسطة منها نظرا لما تتطلبه الاخيرة من رؤوس اموال كبيرة بالمقارنه مع المنشأت الصغيرة الامر الذي يجعلها عاجزة عن تحقيق ارباح مقنعة في ظل المنافسة الاجنبية للسلع المستوردة من جانب ومن جانب اخر عدم وجود سياسة اقتصادية صريحة لحماية السلع المحلية وبلتالي تسريح عدد لا باس به من العاملين في تلك الصناعات اما بالنسبة لقيمة الانتاج الاجمالي في الصناعات الصغيرة فقد ارتفع من (٤٨٢٢٣٥,٧)عام ٢٠٠٠ الى(٨١٥٩٧٧)عام ٢٠٠٤ مقارنة بعام ٢٠٠٣الذي بلغ (٤١٣٧٢٩) وبعدها انخفض الى (٦٥٨٦٥٥) عام ٢٠٠٥ ،اما المدة (٢٠٠٦-٢٠١٠) فقد اخذت اعداد المنشأت بالتذبذب وهذا راجع الى زيادة اعداد المنشات المتوقفة نتيجة للوضع الامني المتردي وزيادة المنافسة بين الدول مما جعل العديد من المنشات في حالة توقف ومن ثم هجرة اغلب المستثمرين واصحاب المعامل الى الدول المجاورة لتشغيل اموالهم بمشاريع اكثر ربحا وفي دول اكثر امنا. اما السنوات الاخيرة من عام (٢٠١١-٢٠١٢) ازدات اعداد المنشات كذلك اعداد المشتغلين ازدادت نتيجة لتحسن الوضع الامني في العراق ،وفيما يتعلق بتوزيع المشاريع الصغيرة على محافظات العراق ،نورد الجدول (٧)الذي يوضح حالة هذه المشاريع عام ٢٠١٢ حسب محافظات العراق

جدول (٧)

عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها حسب المحافظات العراقية لعام (٢٠١٢) بالالاف

اسم المحافظة	عدد المنشأت	مجموع عدد المشتغلين
نينوى	٣٥٧٥	١٢٤٧٣
كركوك	٢٥٦٧	٨٢٦١
ديالى	٢٢٨٣	٧١١٩
الانبار	٢٩٧٦	١٢٥٨٨
بغداد	١٣٦٤	٣٣٨١٠
بابل	٤٤٠٢	١٣٥٥٩
كربلاء	٣٠٧٩	١١١٤٦
واسط	١٨٨١	٥٣٥٨
صلاح الدين	١٥١٩	٥١٧٩
النجف	٢٦٣٥	٨٦٨١
القادسية	١٣٠٣	٤٣٢٣
المثنى	٨٦٤	٢٧٤٩
ذي قار	١٢٧١	٣٧٤٩
ميسان	١٠٦٨	٢٧٥٦
البصرة	٣٨٨٢	١٤٤٥٩
المجموع	٤٣٦٦٩	١٤٦٢١٠

المصدر : جمهورية العراق المعلومات، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي الاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، تقرير المنشأت الصغيرة لعام ٢٠٠٩،ص ٢.

نلاحظ من الجدول (٧) ان اكثر الصناعت الصغيرة تركزا في المحافظات العراقية هي في محافظة بغداد اذ جاءت بالمرتبة الاولى من حيث اعداد المشتغلين اذ تشغل حوالى (١٣٥٥٩) عامل وتأتي محافظة البصرة بالمرتبة الثانية وتوظف حوالي(١٤٤٥٩)عامل ،ومحافظة بالمرتبة الثالثة وتوظف (١٣٥٥٩)عامل .ويعد هذا الترتيب غير منطقي اقتصاديا ولا يتفق مع القول الذي ينص على وجود علاقة طردية بين مستوى المعيشة والكثافة السكانية وعدد الصناعات الصغيرة ،اذ فمن المعروف ان المحافظات

الثلاث (بغداد ،بابل،البصرة) هي اكبر المحافظات من حيث الكثافة السكانية وافضلها من حيث ارتفاع مستوى دخول الافراد ومستوى المعيشة فضلا عن تركز النشاط الاقتصادي فيها، لكن ان واقع هذه الصناعات يختلف عما كان عليه في الاعوام السابقة، اذ نجد على سبيل المثال ان محافظة بغداد تتمركز فيها المشاريع بنسبة قليلة من مجموع سكان مدينة بغداد مقارنة مع بقية المحافظات العراقية ، ويبدو ان سبب هذا التناقض في اعداد المشاريع الصغيرة لعام ٢٠١٢ يعود الى الظروف الامنية الصعبة وعدم استتباب الامن في مدينة بغداد والتي مازالت تعاني منه والذي ادى بالضرورة الى عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يحول دون مجازفة اصحاب المشاريع الصغيرة بأموالهم وهجرة اغلبهم الى خارج الوطن .اما المشروعات المتوسطة فيمكن توضيحها ايضا من خلال (٨):

الجدول (٨)

اعداد المنشأت الصناعية المتوسطة في العراق للمدة(من ٢٠٠٠/ ٢٠١٢) بالالف

السنوات	عدد المشاريع	عدد المشتغلين	قيمة الانتاج (مليار دينار)
٢٠٠٠	١٥٦	٢٢٧٦	١٤,٥
٢٠٠١	١٤٢	٢١٢٣	٢١,٩
٢٠٠٢	٨٠	١٢٣٧	١٠,٣
٢٠٠٣	٧٩	١٤٠٧	١١,٨
٢٠٠٤	٩٢	١٦٦٨	٢٣,٧
٢٠٠٥	٧٦	١٣٩٧	٢٤,٣
٢٠٠٦	٥٢	٩٦٠	١٩,٥
٢٠٠٧	٥٧	١١١٧	١٨,٥
٢٠٠٨	–	–	–
٢٠٠٩	٥١	٨٧١	١٨,٥
٢٠١٠	٥٦	٩٢٣	٢٩,١
٢٠١١	١٥٩	٢٤٣١	١٢٣,١
٢٠١٢	٢١٨	٣٣٥٧	١٨٧,٢

المصدر : جمهورية العراق المعلومات، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي الاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ، تقرير المنشأت الصناعية المتوسطة للمدة من (٢٠٠٠-٢٠١٢) ،ص ١٢.

وعند ملاحظة الجدول (٨) نجد ان الصناعات المتوسطة اسهمت في تشغيل نسبة كبيرة من العاملين في عام (٢٠٠٠) كما هو الحال في الصناعات الصغيرة وهذا يتناسب طرديا مع حجم الصناعات في ذا العام . اذ بلغ عدد العاملين (٢٢٧٦) عاملا في حين انخفض هذا العدد الى (١٢٣٧) عاملا في عام ٢٠٠٢، اما في عام ٢٠٠٥ فقد بلغ عدد العاملين (١٣٧٩) عاملا بالرغم من ان في هذا العام سجل عدد المنشأت اقل عددا بمقدار (٧٦)مصنعا وهذا الرقم لا يتناسب مع حجم المصانع لعام (٢٠٠٥) ،ويعود ذلك الى توفير فرص عمل اخرى في دولة ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ مثل العمل في الاجهزة الامنية والجيش ،وهذا ادى الى عزوف بعض العاملين عن العمل في الصناعات الصغيرة لقلة اجورها مقارنة مع الوظائف الاخرى ثم رجعت ارتفعت في (٢٠١١-٢٠١٢) نتجية تحويل قسم كبير من المنشأت الصغيرة والكبيرة الى منشأت متوسطة ،كذلك قيمة الانتاج شهدت ارتفاعا ملحوظا في عام (٢٠٠٥) مقارنة بالسنوات السابقة اذ بلغت (٢٤,٣) مليار دينار ثم انخفضت في السنوات اللاحقة لسنة (٢٠٠٥) ،اذ بلغت في عام (٢٠٠٩)(١٨,٥)مليار دينار ثم ارتفعت في الاعوام (٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢)على التوالي نتيجة زيادة عدد المنشأت المتوسطة(١٥).

الاستنتاجات:

١- الظاهرة السلبية التي بدأت تظهر بعد عام ٢٠٠٣ بشكل كبير وتتنبأ بمستقبل سئ جدا اللاقتصاد العراقي ، هو جلب ايدي عاملة اجنبية رخصية اغلبهم من الاسيويين ،وبالاخص من دولة بنغلاديش وهذه العمالة تزاحم الايدي العاملة الوطنية وتؤدي الى البطالة .

٢- من قراءة واقع الصناعات بالعراق نجد ان الصناعات الصغيرة اكثر عددا وانتشار من الصناعات المتوسطة اذ بلغت عدد ها في عام ٢٠٠٠ نحو ٧٧١٧٩ مصنعا صغيرا ،وبينما بلغت المتوسطة في سنه ٢٠٠٠ نحو ١٥٦مصنعا متوسطا، ثم تراجعت بعد عام ٢٠٠٣ ويعود هذا الانخفاض في الصناعات الى الاوضاع الامنية المتردية الذي انعكس سلبا على الواقع الاقتصادية العراقي.

٣- ضعف التنسيق بين مخرجات التعليم من الناحية النوعية والكمية مع متطلبات سوق العمل .

٤- التوسع في حجم التشغيل المنتج في القطاعات الاقتصادية فجهاز التعليم يعمل عل التخريج فقط .

٥- اعداد كبيرة من المتعلمين في الفروع النظرية والانسانية في حين تواجه البلاد نقصا البلاد نقصا كبيرا في الفروع الاخرى،وهذا يؤدي في احيان كثيرة الى ايجاد اعداد غير قليلة من المثقفين العاطلين وعادة مايتم

امتصاصهم شكليا في الانشطة الحكومية والخدمية مما يؤدي الى تكديس اعداد كبيرة من الايدي العاملة فيها اي خلق حالة البطالة المقنعة ونقص التشغيل،وهذا يعكس انعدام انسجام الهياكل التعليمية مع احتياجات خطة التنمية الاقتصادية من القوى العاملة المختلفة.

٦- يعد التمويل من المعوقات الرئيسة التي تحول دون تنمية المشروعات الصغيرة في العراق، وذلك لان التمويل المتاح لاستثمار مايزال ضئيلا ويواجه الكثير من الصعوبات فمقدرة المواطن على الادخار وتكوين رأس المال يعد من الامور الصعبة ،وذلك لقلة مستوى دخولهم .كما ان الظروف الامنية والاقتصادية السائدة وعوامل التضخم تزيد الامور تعقيدا والمعروف ان المصارف ومؤسسات التمويل وتوفير الائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة في ومنها المشروعات الصغيرة تعاني عدم وجود سياسة مالية واضحة.

٧- عدم توفير مكاتب التشغيل في العراق بالقدر الكافي وسوء توزيعها على المناطق ذات الكثافة في عدد الباحثين عن العمل وصعوبة الاجراءت الادارية فيها وقلة ارتباطها بالمؤسسات المشغلة للايدي العاملة.

٨- ان الاغراق ليس جديدا على الاقتصاد العراقي الا انه تكرس بشكل كبير بعد عام ٢٠٠٣ على اثر انفتاح الحدود امام التبادل التجاري غير المنضبط وارتفاع مستويات الدخول المترافق مع عدم وجود الية واضحة لتنظيم العلاقة بين الاستيراد والانتاج وضعف اجهزة الرقابة والسيطرة وعدم وجود قانون واضح لحماية المستهلك الامر الذي قاد الى اغراق السوق العراقية بسلع ومنتجات اضرت في جزء كبير منها بالمنتج والمستهلك المحلي.

٩- على الرغم من رفع مستوى الرواتب المصروفة ضمن شبكة الحماية الاجتماعية لا انها لاتفي باحتياجات المستفدين وغير كافية لاحتوء الفقر والبطالة في العراق.

التوصيات

١- الاهتمام بمعالجة الاختالات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقة ،فضلا عن معالجة الاختالات المالية والنقدية وضرورة استثمار زيادة عائدات النفط العراقي من اجل تخليص الاقتصاد من مشكلة الاحادية وتنويع الناتج المحلي الاجمالي وزيادة الاعتماد على القطاعات الرئيسة كالزراعة والصناعة من خلال تنويع القاعدة الاقتصادية للتخلص من حالة الاقتصاد الريعي النفطي والتحول نحو اقتصاد متنوع تصبح فيه الضريبة الاساس في تمويل الموازنة العامة وليس العوائد النفطية بصورة رئيسة.

٢- العمل على انشاء وحدة مكافحة الفقر البطالة عن طريق توسيع شبكات الضمان

الاجتماعي ، بحيث تشمل معظم الاسر الفقيرة .

٣- دعم القطاع الخاص من اجل خلق المنافسة المشروعة بينه وبين القطاع العام خدمة لدعم الاقتصاد الوطني ،كذلك يفرض على القطاع الخاص استيعاب ايدي عاملة وطنية واي مؤسسة تقوم بتوظيف اعداد كبيرة من العراقيين تمنح اعفاءات ضريبية ،ومنع جلب الايدي العاملة الاجنبية الا بعد التاكد من الحاجة الفعلية لهاوعدم وجود عمالة وطنية يمكن ان تحل محلها ويثبت صاحب العمل انه قد استنفذ جميع الطرق الممكنة لشغل الوظيفة لعمالة الوطنية فضلا عن ضرورة حصرها في حالة الضرورة التي يتقلص عرضها داخل البلد بالعمالة ذات الاختصاصات الفنية.

٤- دعم المشروعات الصغيرة ماليا وفنيا لكي تستطيع ان تقف في السوق والاسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توافر مصادر تمويل مستقلة لاغراض دعم مشاريع القروض الصغيرة المدرة للدخل وتسهل اجراءات الحصول على القرض المطلوب.

٥- تطوير المشروعات الصغيرة بوصفها الرافد الاساس لحل الكثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها البلد في ظل الظروف الحالية ولاسيما مشكلة البطالة ،اي على المسؤولين في هذا القطاع ان يعملوا قدر الامكان على انشاء حاضنات الاعمال التي لها دور كبير ،كما انها تحقق وفورات كبيرة في حالة تقديم التمويل لتلك المشروعات.

٦- زيادة اهتمام الدولة بالقطاع غير الرسمي(القطاع الخاص) من خلال القيام بأعداد دراسات تبين جدواه الاقتصادية وافاقه المستقبلية لغرض توفير البيانات لهذا القطاع وسهولة مراقبته والسيطرة عليه بغية ضمان حقوق العاملين فيه.

٧- المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل وبما يؤدي الى تلبية احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وضمان تنمية القدرات البشرية لدعم التنمية البشرية المستدامة من خلال اعادة النظر بخطة القبول المركزي .

٨- فرض القيود الكمركية على السلع والبضائع المستوردة واخضاعها لفحوصات السيطرة والنوعية والجودة العالية ،ومنع دخول السلع غير المطابقة للمواصفات بالشكل الذي يمكن المشاريع المحلية من العمل ومنافسة السلع المستوردة ومن ثم تشغيل العاطلين عن العمل.

٩- اعطاء الاولوية في تنفيذ المشروعات ذات الكثافة العمالية العالية، مع ضرورة تشغيل العناصر الوطنية على وفق المهن والوظائف المتوافرة والقيام بتدريب واعادة تأهيل غير المتوفر ،فضلا عن اعطاء

الجانب التكنولوجي اهمية خاصة في الاستثمارات بوصفها احد اهم عوامل نمو الانتاجية.

١٠- دعم دور مكاتب التشغيل واعطاؤها اهميه حقيقة وليست شكلية لكونها المسؤولة عن تنفيذ سياسات الاستخدام وهي التي تنظم عملية الاستخدام وتحقبق المرونة المهنية بقصد التوفيق بين طلبات الاستخدام وفرص العمل في المهن المختلفة ،فهي تملك المعلومات الدقيقة الخاصة بالوظائف الشاغرة التي يعلن عنها اصحاب الاعمال او المنشأة جميعها ولديها المؤهلات الواجب توافرها في عمالة اللازمة لهم ،ولكي تمارس مكاتب التشغيل دورها لابد من ان تعمل بجدية وان تمتلك المواصفات الفعالة من استكمال اجهزة التشغيل على مستويات فنية عالية وتزويدها بالإمكانات الحديثة ،كذلك يجب توزيعها بشكل مناسب على المحافظات وتوسع خدمات هذه المكاتب لتشمل جميع المعلومات عن سوق العمل ،وكذلك يجب توفير التمويل اللازم لهذه المكاتب.

١١- البدء بأجراء البحوث والدراسات حول امكانية اعتماد التخصيصات المقررة لرواتب شبكة الحماية الاجتماعية ،لتمويل مشروعات انتاجية في انواع متعددة من الفروع الاقتصادية سواء اكانت زراعية او صناعية او اسكانية هذه المشاريع من شانها ان تحقق موارد مالية لتمويل رواتب شبكات المستفيدين من شبكة الحماية الاجتماعية،وكذلك فان امتصاص مشكلة البطالة سيكون من النتائج المفيدة لمثل هذا المشروع .كذلك من الضروري العمل على:

١) وضع خطة مسبقة لاعادة اعمار المشاريع التي تضررت بفعل الحرب ثم ينظر في مسالة تحوليها او بيعها للقطاع الخاص كليا او جزئيا،لان بيع مثل هذه المشاريع في وضعها الحالي يعد خسارة للدولة وهدر في الموارد الوطنية وذلك بسبب تقيم موجوداتها بقيمة اقل من قيمتها الحقيقة.

٢)توحيد العديد من المشاريع الصناعية ذات انماط صناعية متخلفة وقيمة واطئة وهي غالبا صناعات استهلاكية بسيطه، هذه المشاريع تغطي اخفاقاتها ومشاكلها بسياسات الحماية والدعم من قبل الدولة لذلك يمكن اعادة النظر في مثل هذه المشاريع ودراسة امكانية خصخصها وبيعها للقطاع الخاص .

٣)اعادة عملية تقييم اداء بعض المشاريع التي تديرها الدولة حاليا (وفق معايير تحددها الدولة مسبقا استراتيجية وغير استراتيجية) للتأكد من عدم جدواها الاقتصادية والمالية وبالتالي يمكن دراسة امكانية اتخاذ قرار بتخصيصها او وضع السياسات والمعالجات اللازمة لانحراف ادائها الانتاجي وفي هذا المجال تنصح الؤسسات الدولية بان تقوم جهات محايدة في عملية التقييم(مراكز الابحاث او الجامعات)او

جهات استثارية اخرى للحصول على تقييم موضوعي لاصول قبل قرار الخصخصة.

٤) اذ كانت نتائج العلمية اعلاه تبين ان هناك بعض د اذ استمرت بالانتاج في نشاطها الانتاجي ممكن ان تشكل عبأ على ميزانية الدولة ، فلا بأس ان يكون علاج هذه المجموعة يتم عن طريق تصفية بعضها ودمج بعضها مع الاخرى لتكوين مؤسسات متكاملة ذات جدوى اقتصادية، واما كانت عملية التقييم تؤكد انها مجدية اقتصاديا يفضل ان تبقى تحت اشراف ومراقبة الدولة وخاصة تلك التي نشاطها الانتاجي دخلا او ايرادا ثابتا للموازنة العامة للدولة.

٥)قبل اجراء عملية التخصيص يتطلب اصدار القوانين واللوائح التنظيمية المناسبة لمعالجة مشكلة العالمة الفائضة وتسريح العمال او احالتتهم الى التقاعد ،اذ ان ذلك يعد من المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تضاف الى المشكلة الاساسية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي مشكلة البطالة في ظل ظروف الاحتلال وتسريح الاعداد الكبيرة من مؤسسات الدولة المختلفة.

المصادر

(١) أسماعيل عبيد حمادي ،الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي- التشخيص وسبل المعالجة ،مركز العراق الدراسات'/ رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي،العدد٣ ، ٢٠٠٦، ص٤٢

(٢) يسرى مهدي حسن السامرائي وزهرة خضير عباس العبيدي،تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي ،مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،المجلد(٤) العدد(٩)،٢٠١٢،ص ٣٥

(٣)حنان عبد الخضر هاشم واخرون،البطالة في الاقتصاد العراقي الاثار الفعلية والمعالجات المقترحة ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد ٢٢٣،جامعة الكوفة ،٢٠١٠،ص٤٤.

(٤) أسماعيل عبيد حمادي ،الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي- التشخيص وسبل المعالجة،مصدرسابق، ص٤٥.

(٥) مهورية العراق،وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،مؤشرات التشغيل والبطالة،٢٠١١،ص ٣٠٥.

(٦) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات ،المجموعة الاحصائية ،لعام ٢٠١٠/٢٠١١،ص ١٢٠.

(٧) محمد راتول وبن داوية وهيبة بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، يومي ١٧-١٨ ابريل ٢٠٠٦ ص ٦.

(٨)فلاح خلف الربيعي ،سبل النهوض بدور مكاتب التشغيل في العراق ،بحث منشور على شبكة الانترنيت(faalah.blogspot.com/2008/03/blo .g-post.html:

(٩)وزارة التخطيط والتعاون الانمائي : مسح الاحوال المعيشية في العراق ،ج٢،العراق ،٢٠٠٤،ص ٨٨.

(١٠)سعيد بانعيمون ،دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية،مجلة ٢٦سبتمبر ،العدد ١٢٣٢ بتاريخ ٢٤ نوفمبر،تشرين الثاني،٢٠٠٥،بحث منشور،على الموقع الالكتروني : Htt:\\www.26sep.net\newseekarti (cle.php?sid=23477)

(١١) احمد عبد الله سلمان الفكزاكنيزي واثره في التحليل الاقتصادي الحديث ،مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية الادارية ، العدد ٦،٢٠١٢،ص ٧٥.

(١٢) حسن نوري الياسري : الخصخصة،دراسة لتجارب دول مختارة وافاق تطبيقها في العراق ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية،جامعة بغداد ،كلية الادارة والاقتصاد ،المجلد ٣،العدد ٧،ص ٨٨.

(١٣) سعيد بانعيمون ،دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مصدر سابق .

(١٤)هيكل محمد احمد :حاضنات الابتكار مستقبل التنمية بيدأ من المشروعات الصغرى والمتوسطة ،منتدى ليبيا للتنمية البشرية والسياسية على الموقع الالكتروني

(١٥)جمهورية العراق المعلومات ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،الجهاز اللاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،تقرير المنشأت الصغيرة لعام ٢٠٠٩،ص ٢٣٠.